شيء من التقسيمات الادارية المعرقلة للمخططات الاوروبية. فالى جانب انشاء اتصال تلغرافي في القدس، منذ حزيران (يونيو) ١٨٦٥، وبيافا قبل ذلك في آب (اغسطس) ١٨٦٤[١٠]، وضع سنجق القدس، العام ١٨٧٤، تحت حكم العاصمة العثمانية مباشرة، من خلال وزارة الداخلية في الاستانه. وبقي الحال كذلك حتى أواخر العام ١٩١٧، عندما احتلت جيوش الجنرال اللنبي البريطانية النصف الجنوبي من فلسطين، بما في ذلك القدس ويافا. أمّا سنجقا نابلس وعكا، فأصبحا، اعتباراً من العام ١٨٨٧، تابعين لولاية بيروت، مع الاحتفاظ، دوماً، بخط رأس الناقورة ـ بحيرة طبريا حدّاً فاصلاً بين سنجقي عكا وبيروت (صيدا). وفي تلك السنة، أيضاً، أُلحق القسم الجنوبي من شرق الاردن بولاية دمشق، مفصولاً عن سنجق نابلس.

وعلى الرغم من هذه التعديلات والتغييرات الادارية، وخاصة الحاق القدس مباشرة بالاستانه، فقد نما، خلال القرن التاسع عشر، تصوّر واضح لاقليم فلسطين، كوحدة تاريخية ودينية، وأيضاً ادارية[١١]، عزّزته النشاطات الكنسية والقنصلية، الثقافية والاجتماعية، الاوروبية في «البلاد المقدسة»، ومحاولات الباب العالي، في المقابل، التصدي لهذا التغلغل الاوروبي النشط. واتجهت الخطوات العثمانية في مسارين: اداري، لتعزيز السلطة المركزية على ولايات الدولة؛ واسلامي، لكسب ولاء رعايا الدولة المسلمين، وتحويل انظارهم عن دعوات القومية والعروبة، بهدف الحفاظ، بالتالي، على وحدة أراضي الدولة. ومن هنا، يمكن فهم اهتمام السلطات العثمانية بموسم الحج الى الاراضي المقدسة في الحجاز، وحرصها على ضمان أمن وسلامة قوافل الحجاج المتجهة من دمشق، عبر أراضي شرق الاردن، اي معان والعقبة، ومن ثمّ الى الحجاز، وهي المهمة التي كانت، في معظم الاحيان، من نصيب والي دمشق. كما يشار، أيضاً، الى أهمية «الامتياز» الممنوح لوالي مصر، محمد علي، بحماية محمل الحج من مصر عبر سيناء الى العقبة، ومنها الى الحجاز. على ان ذلك الامتياز بدأ يفقد أهميته بعد شقّ قناة السويس، وتحويل طريق الحج من سيناء الى البحر الاحمر.

وفي عهد السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) بُدىء العمل بانشاء الخط الحديد الحجازي من دمشق، محاذياً طريق قوافل الحج، عبر شرق الاردن، حتى معان، في الجنوب، ومنها الى الحجاز. الّا ان استمرار العمل بهذا الخط، واقترابه من بلدة معان، أدّيا الى اثارة مسألة الحدود الجنوبية لمتصرفية القدس، وفتحا ملفّها مع مصر، التي كانت، منذ العام ١٨٨٢، اصبحت في قبضة الاحتلال البريطاني، بعد القضاء على ثورة عرابي باشا.

أزمة العام ١٨٩٢

اثر وفاة والي مصر، الخديوي[١٢] توفيق، في بداية العام ١٨٩٢، أصدر السلطان عبدالحميد الثاني، في الثامن من كانون الثاني (يناير)، فرماناً بتثبيت خلفه الخديوي عباس حلمي الثاني. وعلى الرغم من ان هذا الاجراء كان اتخذ طابعاً شكلياً منذ فرمان العام ١٨٤١، الّا انه تضمّن، هذه المرة، اعادة تعيين حدود سيادة حاكم مصر «ضمن حدودها القديمة [الاشارة الى خط العريش ـ السويس]، كما وردت في الفرمان بتاريخ الثالث عشر من شباط (فبراير) ١٨٤١»، الذي وُجِّه، في حينه، الى محمد علي. والجديد، هنا، انه لم يأت على أي ذكر لصحراء سيناء، أو العقبة، أو المواقع الملحقة بالادارة المصرية على ساحل البحر الاحمر من أراضي الحجاز، الامر الذي عكس نيّة السلطان عبدالحميد الثاني على اعادة هذه المناطق الى ولاية الحجاز.

أثار هذا الامر قلق بريطانيا ومخاوفها من احتمال عودة القطاع الجنوبي ـ الشرقي من سيناء